

دعاهم إلى استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لعقاب بحث الجامعيين على تأطير نقاش الدستور

حث السيد محمد لعقاب مكلف بمهمة لدى رئاسة الجمهورية أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة الجامعة للعب دور محوري في تأطير النقاش بشأن مراجعة الدستور داخل المجتمع في المرحلة القادمة لكون القضايا الدستورية ليست في متناول جميع المواطنين. □
وخلال مداخلة في الندوة العلمية حول التعديل الدستوري والجمهورية الجديدة: الجامعة فضاء للنقاش والمثراء حث الجامعة للعب دور محوري في تأطير النقاش داخل المجتمع في المرحلة القادمة لكون القضايا الدستورية ليست في متناول جميع المواطنين وذلك من خلال مرافقتهم في فهم التعديلات والمقترحات خصوصا بالنسبة للفصل بين السلطات واستقلالية القضاء. □
وذكر في هذا الإطار بأن معظم مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي جامعيون ولابد عليهم من استغلال هذا الفضاء في عملية النقاش البناء و مواجهة المحرب النفسية والعنصرية على الجزائر. □

كما أكد السيد لعقاب بهذا الخصوص على أن تعديل الدستور سيتمكن من تحصين المجتمع في المستقبل ويمكن الأجيال القادمة من حل مشاكلها عبر الرجوع إلى هذه الوثيقة واعتبر أن انخراط الجامعة الجزائرية ولأول مرة في مسألة تعديل الدستور مسألة ايجابية تشرّفها و يتعين عليها أن تكون المقاطرة في جميع الميادين مشيدا بالمهبة الكبيرة للجامعات الجزائرية في مختلف ولايات الوطن للمشاركة في العملية. □

وذكر نفس المتحدث أن مناقشة الدستور حق للجامعة و واجب عليها فكيف للجامعة أن تدرس القانون والقانون الدستوري والحقوق وحرريات الاعلام والسياسة ولما تشارك في مشاريع صياغة الدستور والقوانين. □

وأبرز مشاركون في هذه الندوة العلمية ضرورة انخراط نخبة الجامعة في مرافقة تعديل الدستور بما يضمن إرساء قواعد الجزائر الجديدة مؤكداً ان الجامعة باعتبارها مصدرا للإنتاج المعرفي وحاضنة للامتياز العقلي وبيئة للفكر العلمي وهو ما يسمح لها بالمساهمة في بلورة أفكار مستنيرة لإثراء التعديل الدستوري بما يضمن إرساء قواعد لتصور الجزائر الجديدة. وأوضحوا بأنه بالنظر إلى المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لهذه المؤسسة فإنه على نخبة الجامعة الجزائرية مرافقة مشاريع مختلف القوانين بما فيها الدستور كل في مجال اختصاصه مضيفين أن الجامعة انخرطت فعليا في المسار الجديد للجزائر ولذلك يتعين عليها تأطير النقاش في المجتمع حول تعديل الدستور باعتبار أن المراجعة الدستورية تحدد مستقبل المجتمع بكامله. □

وركزت التوصيات المنبثقة عن هذه الندوة على أهم المقترحات التي أثارها الجامعة في إطار المشاركة في تعديل الدستور الذي أقره رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وأسندته إلى لجنة تضم خبراء ومختصين والتي تناولت الجوانب السياسية الإعلامية والاقتصادية. □

واقترح المشاركون تفعيل مبدأ المواطنة الفاعلة وتمتين الاستقرار النسقي للدولة عن طريق خلق الشروط الكفيلة لتوازن عملي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع منح استقلالية أكبر للقضاء إلى جانب ضمان أوفر لحقوق المواطن وحرياته العامة وتعميق أساس العدالة الاجتماعية إضافة إلى تعزيز دور المؤسسات الاستشارية في الرقابة والتوجيه. كما دعوا إلى تفعيل مفهوم حرية الاتصال وحق الحصول على المعلومات تماشياً مع التطور التكنولوجي إنشاء مجالس أخلاقيات المهنة الصحفية واستحداث قانون خاص ينظم الإعلام الإلكتروني وآخر ينظم الإشهار في ظل الشفافية التامة واستحداث مركز لسبر الآراء. □

وفي شقها الاقتصادي شددت التوصيات على ضرورة توضيح مهام بعض الهيئات الاقتصادية وتوضيح العلاقة بين السلطات في صياغة السياسات الاقتصادية تحديد طريقة استغلال الموارد الطبيعية من أجل ضمان حقوق الأجيال القادمة تحديد موقع المجتمع المدني في صياغة السياسات الاقتصادية وضمن حرية الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. □

وسعت هذه الندوة العلمية التي تركزت على ثلاثة محاور خصت الدستور وآليات بناء الدولة الأبعاد الاقتصادية للدستور والمواطنة والحق الدستوري في المعلومات إلى إثارة النقاش الأكاديمي من أجل جعل الدستور منطلقاً ومرتكزاً على الاستقرار المؤسساتي الضامن للممارسة الاقتصادية السليمة.

ف. هـ